المبرد والشاهد في إيان حيثما جزمت الفعلين وهما تعدل
وتميل الشمس حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في
غابر الأزمان لم يدر قائله وهو من الخفيف والنجاح الظفر
بالمقصود والغابر بالغين المعجمة الباقي والماضي أيضا من الأضداد
والمراد هو الأول والشاهد في حيثما حيث جزم الفعلين
فليعمل الجازم للفعلين الأداة على مذهب الجمهور
من البصريين وأجاز ابن عصفور والأبدي وابن خروف أن
الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبأن العمل لنا ما فيعدد
عمله إلا ويختلفان كالرفع والنصب وقيل بأن الجازم
لما كان التعليق حكم على الآخر عمل فيهما بخلاف الجار وبأن تعدد
العمل في عامل من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفعولي أعطى أعلم
وقيل الشرط مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بالشرط
كما أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ونسب
للأخفش واختاره في التسهيل وقيل
الشرط والجزاء تجازما كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر
انهما ترافعا وهذا نقله ابن جني عن الأخفش وقيل
الأداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل في الابتداء
والمبتدأ كلاهما يجزم رفع الخبر ونسبا هذا القول لسيبويه
والخليل ورد بأن العامل المركب لا يعقل إلا حرف جزء منه وبقيا
الآخر وبعدل الشرط كاف في جزمها وبأن العامل المركب لا يعطل

بالعرف

من جزئيه

من جزئيه وقد جاء العطف نحو وإن أحد من المشر
كين استجارك وأجيب بأن فعل
الشرط هو المحذوف وهذا اقتضى
له وحذف لئلا يجمع بين المفسر والمفسر اهـ
وأنى أين ما ثلاث مالفتة أم ربعه
قلت من أبياته تمام اقبا
هو من الهوى بل وأن ما قال سيبويه
إذما حرف بمنزلة إن الشرطية معنى فإذا
قلت إذ ما تقم أقم فمعناه إن تقم
أقم وقال المبرد وابن السراج
والفارسي إنها ظرف زمان وأن المعنى
في المثال متى تقم أقم واحتجوا بأنها
قبل دخول ما كانت اسما والأصل
عدم التغيير وأجيب بأن
التغيير قد تحقق بدليل أنها كانت للما
ضي فصارت للمستقبل فدل على أنها نزع
منها ذلك المعنى بالكلية
واعترض بأنها لا يلزم من تغيير
زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فإنه موضوع
للحال أو للزمانين الحال والاستقبال وإذا أد